الأمم المتحدة S/2021/630

مجلس الأمن

Distr.: General
12 July 2021
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 7 تموز/يوليه 2021 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للسودان لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، يُشرّفني أن أنقل إليكم رسالة مؤرخة 7 تموز/يوليه 2021 موجهة من ياسر عباس محمد علي حامد، وزير الري والموارد المائية بجمهورية السودان، إلى سيليشي بيكيلي، وزير المياه والري والطاقة في إثيوبيا، بشأن آخر التطورات المتعلقة بسد النهضة الإثيوبي الكبير (انظر المرفق).

وأرجو التكرم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) محمد ابراهيم محمد **الباهي**
القائم بالأعمال بالنيابة

160721 160721 21-09644 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة 7 تموز/يوليه 2021 الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للسودان لدى الأمم المتحدة

أشكركم على رسالتكم المؤرخة 5 تموز/يوليه 2021 بشأن الملء الثاني لسد النهضة الإثيوبي الكبير في موسم الأمطار هذا.

لكن من المؤسف أن رسالتكم تشير إلى اعتراف إثيوبيا باتخاذ إجراء أحادي الجانب، للسنة الثانية على التوالي، في ملء سد النهضة، على الرغم من الآثار الخطيرة التي قد يتكبدها الشعب السوداني.

وقد قررت إثيوبيا بالفعل إجراء الملء للسنة الثانية في الأسبوع الأول من أيار/مايو، على نحو متزامن مع قرارها بتعلية الممر الأوسط للسد. ولذلك، فمن الواضح أنه، عندما يكون تدفق النهر أكبر من سعة المنفذين السفليين، فسيتم تخزين المياه وستتجاوز في نهاية المطاف الممر الأوسط للسد.

وتعد المعلومات التي قدمتموها عن الملء في السنة الثانية ذات قيمة ضئيلة للسودان الآن بعد فرض أمر واقع أعلى النهر قبل خزان الروصيرص. وفي غضون ذلك، اتخذ السودان تدابير كبيرة للتخفيف من الآثار، إلا أنها لا تخفف أسوأ الآثار الاقتصادية والاجتماعية المتوقعة للملء الثاني للسد من جانب واحد، ولا تُبدّد تماما التداعيات المتعلقة بالتشغيل الآمن لسدودنا الوطنية.

ومن المناسب تأكيد أن المعاناة المبينة أعلاه تتنافى على نحو مباشر مع مبدأي التعاون وعدم التسبب في ضرر ذي شأن المجسّدين في القانون الدولي للمياه، لأن تدابير التخفيف التي اتخذها السودان بسبب عدم تعاون إثيوبيا قد أسفرت عن خسائر اقتصادية واجتماعية كبيرة.

وفضلا عن ذلك، وكما هو معروف لكم تماما، فإن ملء وتشغيل سد كبير مثل سد النهضة دون التنفيذ الأساسي والحاسم لتقييم الأثر البيئي والاجتماعي يعدان انتهاكا مباشرا للممارسة والعرف الدوليين في بناء وتشغيل السدود الضخمة.

وفيما يتعلق بعرضكم تبادل البيانات بين الطرفين، يطلب السودان تبادل هذه البيانات ضمن إطار ملزم قانونا يُبدّد شواغل السودان، بما في ذلك أحكام سلامة السدود واشتراط إجراء تقييم للأثر البيئي والاجتماعي. ومن المهم أن نُبيّن هنا أن إثيوبيا قد عززت موقفا مماثلا في رسالتها الصادرة في 7 كانون الأول/ديسمبر 2020، والتي نقلت إلى السودان ضرورة إبرام اتفاق من أجل تبادل المعلومات بين البلدين ذوي السيادة.

ويحدو السودان أمل صادق في أن تقبل إثيوبيا اقتراح السودان باستئناف المحادثات بشأن سد النهضة في أقرب وقت ممكن، رهنا بإجراء مفاوضات جادة. وفي هذا الصدد، اقترح السودان عملية معززة بقيادة الاتحاد الأفريقي، يتولى الاتحاد الأفريقي فيها قيادة مجموعة من الكيانات الدولية والإقليمية لدعم التوصل إلى اتفاق ودي.

(توقيع) ياسر **عباس محمد**
وزير الري والموارد المائية في السودان